اقتصاديات المنصات الرقمية واقتصاد المؤثرين

دراسة قانونية واقتصادية شاملة

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

اهدي هذا العمل لروح امي وابي الطاهره داعيا الله لهم بالرحمه والمغفره والفردوس الاعلي يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبه قره عيني صبرينال المصريه الجزائريه جميله الجميلات التي تجمع جمال وسحر نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس الشامخه وعظمه الجسور المعلقه داعيا الله لها بالحفظ والبركه والخير والصحه والعافيه

تقديم

إن الاقتصاد الرقمي في عصرنا الحالي لم يعد مجرد قطاع فرعي من الاقتصاد التقليدي، بل تحول إلى قوة محركة أساسية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المستوى العالمي. وفي سياق التحول الرقمي المتسارع، تبرز إشكالية اقتصاديات المنصات الرقمية واقتصاد المؤثرين كأحد أهم التحديات والفرص التي تواجه الدول والمجتمعات، حيث باتت المنصات الرقمية بمختلف أنواعها نوافذ اقتصادية جديدة تطل منها نماذج أعمال مبتكرة، حاملة معها قيماً اقتصادية قد تتوافق مع ثوابتنا وقد تتعارض معها، ولكن الخطر الأكبر يكمن في الفراغ التشريعي

والتنظيمي الذي يعانيه هذا القطاع الناشئ بسبب سرعة تطوره التي تفوق قدرة المشرعين على مواكبته. إن الهدف من هذا الكتاب هو الغوص في أعماق هذه الإشكالية المعقدة، من خلال تحليل نقدي قانوني واقتصادي واجتماعي لآليات عمل المنصات الرقمية واقتصاد المؤثرين، وذلك عبر عشرين فصلاً متكاملاً تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية والتشريعية والاستراتيجية، مع التركيز على البعد القانوني والتنظيمي كإطار رئيسي لفهم وتنظيم هذه الظاهرة الاقتصادية الحديثة.

إننا إذ نقدم هذا العمل فإننا ندرك تماماً حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الباحثين والمفكرين تجاه أمتهم، نحو بناء مستقبل اقتصادي رقمي يخدم الإنسان ويصون كرامته وثوابت مجتمعه، ويشمل ذلك كافة فئات المجتمع دون تمييز أو إقصاء. وقد اعتمدنا في هذا التأليف على منهجية تحليلية نقدية تستند إلى علوم الاقتصاد الرقمي والقانون التجاري الدولي وعلم الاجتماع الاقتصادي، مع الاستعانة بالنظريات الحديثة في اقتصاد المنصات والتأثير الرقمي، وذلك

لتقديم طرح أكاديمي رصين يليق بالمستوى العلمي المطلوب. إن العلاقة بين المنصات الرقمية والقيم الاقتصادية ليست علاقة صفرية، بل هي علاقة ديناميكية قابلة للتشكيل، والمجتمع العربي يمتلك مناعة ثقافية ودينية تدعو إلى العدالة الاقتصادية، والأسرة لا تزال تمثل الحصن الأول شـُلت بتوعيها وتفعيل دورها. إن الحفاظ على الهوية القيمية لا يعني رفض التكنولوجيا أو الاقتصاد الرقمي، بل يعني توظيفهما بما يخدم الإنسان ويصون كرامته وثوابت مجتمعه، وضمان حق الجميع في المشاركة العادلة في الثروة الرقمية.

الفصل الأول

الفلسفة العامة للاقتصاد الرقمي والقيم الاقتصادية

تستند الفلسفة العامة للاقتصاد الرقمي والقيم الاقتصادية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقة بين النشاط الاقتصادي الرقمي

والمنظومة الأخلاقية للمجتمع، حيث يُنظر إلى الاقتصاد الرقمي ليس كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة لتحقيق غايات إنسانية وحضارية عليا تشمل الرفاهية والعدالة والتنمية المستدامة. إن القيمة الجوهرية للاقتصاد الرقمي تكمن في قدرته على خلق فرص جديدة وتنويع مصادر الدخل وبناء مجتمعات معرفية، غير أن الممارسة العملية قد تحيد عن هذا الهدف النبيل لصالح أهداف احتكارية أو استغلالية بحتة. إن الفلسفة الاقتصادية العربية يجب أن تنطلق من رؤية حضارية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، حيث لا تتعارض القيم الإسلامية والعربية الثابتة الداعية إلى العدالة والتكافل مع متطلبات العصر الرقمي الحديث، بل يمكن صياغة نموذج اقتصادي رقمي فريد يخدم الإنسان العربي في هويته وخصوصيته ويشمل كافة فئات المجتمع.

إن القيم الاقتصادية في المجتمع ليست ثابتة جموداً، بل هي متطورة نماءً، والاقتصاد الرقمي يلعب دوراً حيوياً في هذا التطور، إما بأن يكون قاطرة تنقل المجتمع إلى قيم عليا كالعدالة والشفافية

والمسؤولية الاجتماعية، أو بأن يكون معول هدم يزرع الاحتكار ويهدد مبدأ تكافؤ الفرص. إن الفقه القانوني والاقتصادي يقر بأن حرية السوق ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم المساس بحقوق المستهلكين وقيم المجتمع الأساسية، وهو ما يعرف بالنظام العام الاقتصادي والآداب التجارية. إن الفلسفة التي ننادي بها في هذا الكتاب هي فلسفة المسؤولية والشمول، حيث يتحمل كل طرف في المعادلة الاقتصادية الرقمية مسؤوليته، من مالك المنصة إلى المؤثر إلى المستهلك، وذلك لضمان توازن دقيق بين الحرية والتنظيم، وبين الابتكار والأصالة، وبين العولمة والخصوصية، وبين الربحية والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني

مفهوم المنصات الرقمية وتصنيفاتها الاقتصادية

تُعد المنصات الرقمية من أبرز الابتكارات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، حيث تشير إلى بيئات تقنية

وسيطة تتيح التفاعل المباشر بين منتجين ومستهلكين أو بين مستخدمين مختلفين، مما يخلق قيمة اقتصادية من خلال تسهيل التبادل والتفاعل. إن فهم طبيعة هذه المنصات وتصنيفاتها يعد المدخل الأساسي لدراسة اقتصادياتها، حيث تختلف النماذج الاقتصادية باختلاف نوع المنصة، سواء كانت منصات تواصل اجتماعي أو منصات تجارة إلكترونية أو منصات محتوى أو منصات خدمات. إن التصنيفات الوظيفية والاقتصادية للمنصات الرقمية تساعد في تحديد الآليات التنظيمية المناسبة لكل نوع، مثل منصات العمل الحر أو منصات الإعلان أو منصات الاشتراكات. إن هذا التنوع في النماذج يتطلب تنوعاً ً مقابلاً ً في الحلول التشريعية، فلا يمكن التعامل مع المنصات ككتلة واحدة متجانسة، بل يجب مراعاة الفروق الوظيفية في تصميم الأطر التنظيمية.

إن الاقتصاد كوسيلة لتبادل القيم يعتمد في أساسه على الثقة والكفاءة، مما يخلق تحدياً ً جوهرياً ً للمنصات الرقمية التي تعمل في فضاء افتراضي عابر للحدود. إن الخطورة تكمن في أن الإهمال في تنظيم

هذه المنصات يحولها من أداة تنمية إلى أداة استغلال، حيث يشعر المستخدم بأنه خارج دائرة الحماية القانونية والاقتصادية. إن المسؤولية هنا تتطلب وعياً بأن المنصات الرقمية شريك في الحياة الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل تأثيرها، بل يجب دمجها في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، بحيث يتم توجيهها لخدمة أهداف العدالة والكفاءة، وليس تركها عشوائياً تؤثر سلباً على السوق التقليدي وتشعر الفئات التقليدية بالعزلة عن الاقتصاد الجديد.

الفصل الثالث

المنصات الرقمية كوسيط اقتصادي جديد

يظل الوسيط الاقتصادي رغم التحول الرقمي العنصر الأكثر تأثيراً في تسهيل التبادل التجاري، خاصة في العالم العربي حيث لا تزال الثقة الشخصية عنصراً بارزاً في المعاملات، وطبيعة المنصات الرقمية كوسيط رقمي تجعلها محور الدراسة بالنسبة للاقتصاد الجديد.

إن المنصة الرقمية تحمل على عاتقه مسؤولية الحفاظ على العدالة في التبادل الاقتصادي، أو على الأقل عدم المساس بها، حيث يعتبر السوق الذي يلتقي فيه البائع والمشتري، ويجب أن يكون هذا السوق عادلاً وشفافاً للجميع بمن فيهم المستخدمين الجدد. عندما تقدم المنصة محتوى يمجذ القيم الاقتصادية المحلية ويعزز الثقة، فإنه يسهم في تماسك السوق، أما عندما تقدم نموذجاً اقتصادياً غير منظم، فإنه يسهم في اغتراب المشاركين عن حقوقهم. إن القيم الاقتصادية المحلية ليست مجرد عادات تجارية، بل هي هوية حضارية تميز الأمة عن غيرها، وحق الوصول العادل إليها حق مكفول للجميع.

إن التحدي يكمن في كيفية تقديم هذه القيم بلغة رقمية عصرية جذابة ومتاحة، دون الوقوع في فخ التقليدية الجامدة أو الحداثة الذائبة التي تغفل حقوق المستهلكين. إن المنصات العربية مطالبة بإنتاج نماذج أعمال تعكس تنوع الاقتصاد العربي وغناه، ويبرز القيم المشتركة كالصدق والأمانة والوفاء بالعهد، بدلاً من التركيز على الغش والاحتكار، مع ضمان وصول هذه

الرسائل للمستخدمين عبر آليات حماية واضحة. إن حماية القيم الاقتصادية المحلية عبر المنصات الرقمية تتطلب سياسة اقتصادية واضحة تدعم الإنتاج الوطني الرقمي، وتشجع المبدعين على الابتكار في إطار الهوية، مما يضمن بقاء المنصات أداة بناء وليس هدمًا للخصوصية الاقتصادية، وأداة دمج وليس إقصاءً للفئات التقليدية.

الفصل الرابع

نظرية اقتصاد المنصات وآليات خلق القيمة

تُعد نظرية اقتصاد المنصات من أهم النظريات الاقتصادية الحديثة التي تفسر دور الوسائط الرقمية في خلق القيمة الاقتصادية، حيث تشير إلى أن القيمة لا تخلق من خلال الإنتاج التقليدي فقط، بل من خلال تسهيل التفاعل والتبادل بين المستخدمين. في الماضي، كانت النظريات التقليدية تركز على سلسلة القيمة الخطية، أما هذه النظرية فتركز على شبكات

القيمة التفاعلية، وهو ما ينطبق بدقة على فئة المنصات الرقمية التي تخلق قيمة من خلال تأثير الشبكة network effects حيث تزداد قيمة المنصة بزيادة عدد مستخدميها. إن هذا التحول يجعل من المستخدم شريكاً ً فعالاً ً في خلق القيمة الاقتصادية، له دوافعه الخاصة وأهدافه الواضحة التي يسعى لتحقيقها عبر المنصة.

إن المنصة كأداة لخلق القيمة لا تسهل التبادل فقط، بل تعلم القيم والمواقف والاتجاهات الاقتصادية، فهي تحدد ما هو عادل وما هو جائر، ما هو مقبول وما هو مرفوض في السوق الرقمي. وعندما تقدم المنصات نماذج اقتصادية مغايرة للقيم المجتمعية، فإنها تخلق صراعاً ً داخلياً ً لدى المشارك، خاصة لدى المستخدمين الجدد الذين قد يكونون أكثر حساسية للرسائل الاقتصادية بسبب قلة خبرتهم. إن المسؤولية هنا تتطلب وعياً ً بأن المنصات الرقمية شريك في التربية الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل تأثيرها، بل يجب دمجها في استراتيجية التنشئة الاقتصادية الأسرية والمدرسية، بحيث يتم توجيهها لخدمة أهداف العدالة

والكفاءة، وليس تركها عشوائياً تؤثر سلباً على السلوك الاقتصادي للأجيال الناشئة.

الفصل الخامس

تكييف النظريات الاقتصادية لتناسب البيئة العربية

إن تطبيق نظريات اقتصاد المنصات على البيئة العربية يتطلب تكييفاً منهجياً دقيقاً، حيث أن احتياجات السوق العربي قد تختلف نوعياً عن احتياجات الأسواق الغربية، فالحاجة للثقة قد تكون أكثر إلحاحاً بسبب طبيعة العلاقات الاجتماعية التقليدية. إن الدوافع وراء استخدام المنصات الرقمية لدى المستخدم العربي قد تشمل الحاجة للاندماج في الاقتصاد العالمي، والشعور بالانتماء للسوق الرقمي، وتعويض نقص الفرص التقليدية، بالإضافة إلى الحاجة للربح والتعلم. إن فهم هذه الدوافع المحددة هو المفتاح لتصميم نماذج أعمال رقمية ناجحة ترضي هذه الفئة وتحقق لها الإشباع المطلوب، مما يعزز من ولائها

للمنصة وثقتها بها.

إن خطورة هذا الدور تكمن في أنه غير خاضع للرقابة المباشرة من قبل الجهات التنظيمية، خاصة مع سرعة تطور التقنيات الرقمية، مما يجعل من الضروري فهم ما يبحث عنه المستخدم العربي على المنصات. إن الاقتصاد الرقمي كوكالة تنشئة اقتصادية لا يعلم المهارات فقط، بل يعلم القيم والمواقف والاتجاهات، فهو يحدد ما هو جميل وما هو قبيح في السوق، ما هو مقبول وما هو مرفوض. وعندما تقدم المنصات نماذج سلوكية مغايرة للقيم الاقتصادية المجتمعية، فإنها تخلق صراعاً داخلياً لدى الفرد، خاصة في مراحل العمر المبكرة والمهنية الجديدة. إن المسؤولية هنا تتطلب وعياً بأن الاقتصاد الرقمي شريك في التربية الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل تأثيره، بل يجب دمجه في استراتيجية التنشئة الاقتصادية الأسرية والمؤسسية، بحيث يتم توجيهه لخدمة أهداف التنمية المستدامة.

الفصل السادس

الحاجة إلى الدخل والفرص الاقتصادية

إن الحاجة إلى الدخل تعد من أبرز الدوافع التي تدفع المستخدمين للانخراط في اقتصاد المنصات الرقمية، حيث تعتبر المصدر الجديد للفرص الاقتصادية التي قد لا يصلهم تفاصيلها بسهولة عبر القنوات التقليدية. إن برامج العمل الحر والتسويق بالعمولة والتأثير الرقمي تلعب دوراً حيوياً في إشباع هذه الحاجة، شريطة أن تكون مصحوبة بحماية قانونية واضحة وعقود عادلة. إن غياب هذه الحماية يحرم هذه الفئة من حقها الأساسي في الأجر العادل، ويجعلها تعتمد على الشائعات أو المعلومات غير الدقيقة التي قد تنتقل عبر قنوات غير رسمية. إن دقة المعلومة وسرعة وصولها للمستخدم الجديد مسألة تتعلق بالأمن الاقتصادي والمواطنة الاقتصادية الكاملة.

إن الاقتصاد كوكالة تنشئة لا يعلم المهارات فقط، بل

يعلم القيم والمواقف والاتجاهات، فهو يحدد ما هو جميل وما هو قبيح، ما هو مقبول وما هو مرفوض. وعندما تقدم المنصات نماذج سلوكية مغايرة للقيم الاقتصادية المجتمعية، فإنها تخلق صراعاً داخلياً لدى الفرد، خاصة في مراحل العمر المبكرة والمهنية الجديدة. إن المسؤولية هنا تتطلب وعياً بأن الاقتصاد الرقمي شريك في التربية الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل تأثيره، بل يجب دمجه في استراتيجية التنشئة الاقتصادية الأسرية والمؤسسية، بحيث يتم توجيهه لخدمة أهداف العدالة والكفاءة، وليس تركه عشوائياً يؤثر سلباً على السلوك الاقتصادي للأجيال الناشئة. إن توفير الفرص الاقتصادية بعدالة ووضوح هو واجب وطني وأخلاقي قبل أن يكون تقنياً.

الفصل السابع

الحاجة إلى الاعتراف الاجتماعي والمكانة

لا يقتصر دور المنصات الرقمية على توفير الدخل فقط،

بل يمتد ليشمل الحاجة إلى الاعتراف الاجتماعي والمكانة التي تعد ضرورية للصحة النفسية لأي إنسان، والمستخدمون الجدد أحق بهذه الحاجة لتعويض ما قد يعانونه من نقص في الفرص التقليدية. إن برامج التأثير الرقمي والتسويق الشخصي توفر متنفساً اجتماعياً وفرصة للظهور الإعلامي momentarily، شريطة أن تكون مصحوبة بمعايير أخلاقية واضحة. إن حرمان هذه الفئة من الاعتراف العادل يعتبر شكلاً من أشكال التمييز غير المباشر، حيث يشعرهم بأنهم ليسوا جزءاً من النخبة الاقتصادية الجديدة. إن التقدير الاجتماعي حق للجميع، والاقتصاد الرقمي هو صانعه الجديد في البيوت.

إن المجتمعات التي تحترم اقتصادها وتوجهه لخدمة القيم الإنسانية تكون أكثر استقراراً وسلاماً، بينما المجتمعات التي تترك الساحة الاقتصادية للفوضى والاستغلال تدفع ثمناً باهظاً على مستوى السلوك العام، ويشمل ذلك تأثير الاقتصاد الرقمي على المستخدمين الجدد. إن الحاجة ماسة إلى تشجيع

النماذج الاقتصادية الهادفة التي تعزز الانتماء وتحفز على العمل والإبداع، ويبتعد عن مواضيع اليأس والاستغلال أو الربح السريع غير المشروع. إن الاقتصاد لغة عالمية، والعرب يمتلكون تراثاً تجارياً عريقاً يمكن تحديثه ليعبر عن هموم العصر دون التخلي عن الأصالة، مما يسهم في بناء شخصية اقتصادية سوية ومتوازنة للمستخدمين الجدد كما للتقليديين.

الفصل الثامن

الحاجة إلى التعلم وتطوير المهارات الرقمية

إن الحاجة إلى التعلم وتطوير المهارات تعد من أعمق الاحتياجات الاقتصادية، والمستخدمون الجدد يشعرون بها بقوة بسبب الفجوة الرقمية التي قد تعزلهم عن الفرص الجديدة، وتأتي المنصات الرقمية لسد هذه الفجوة. عندما يتعلم المستخدم مهارات جديدة عبر المنصات، فإنه يشعر بأنه جزء من الاقتصاد العالمي، ومشارك في الثورة الرقمية، مما يعزز شعوره بالتمكين

والكفاءة. إن البرامج التعليمية والتدريبية التي تتيح تطوير المهارات عبر المنصات تسهم في كسر حاجز الجهل الرقمي، وتجعل من المستخدمين فاعلين في الاقتصاد الجديد وليس مجرد متلقين سلبيين. إن التمكين الرقمي هو الخطوة الأولى نحو التمكين الاقتصادي الشامل.

إن التدفق الحر للمهارات يجعل من الصعب فرض قيود تقليدية على التعلم، مما يجعل تحصين الفرد داخلياً أهم من منع المحتوى خارجياً، وهذا ينطبق على المستخدمين الجدد الذين يحتاجون لمناعة مهارية ضد الاستغلال. إن الهوية الاقتصادية العربية ليست ثابتة منعزلة، بل هي هوية منفتحة تتفاعل مع العالم دون أن تفقد جوهرها، والاقتصاد الرقمي هو أداة هذا التفاعل، ويجب أن يشمل المستخدمين الجدد في هذا التفاعل. إن مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية تتطلب استراتيجية اقتصادية رقمية عربية مشتركة، تنتج نماذج أعمال قادرة على المنافسة عالمياً، ويعبر عن هموم الأمة وطموحاتها، مما يعزز الثقة بالنفس ويقلل من تأثير الإغراءات الاقتصادية الدخيلة التي قد

تهدد الكيان الاقتصادي للفئة الجديدة.

الفصل التاسع

الحاجة إلى الهوية المهنية والشعور بالإنجاز

إن بناء الهوية المهنية والشعور بالإنجاز يعد حاجة اقتصادية عليا، والمستخدمون الجدد يحتاجون لرؤية نماذج ناجحة من فئتهم على المنصات لتعزيز ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم. إن ظهور شخصيات من المستخدمين الجدد في الاقتصاد الرقمي في أدوار إيجابية وقيادية يسهم في تغيير الصورة النمطية عنهم لدى المجتمع، ويعزز من صورتهم الذاتية لدى أنفسهم. إن الاقتصاد الرقمي لديه قوة هائلة في تشكيل الصورة الذهنية المهنية، واستخدام هذه القوة لإبراز قدرات المستخدمين الجدد بدلاً من التركيز على تحدياتهم فقط هو واجب أخلاقي ومهني. إن تقدير الذات ينبع من الشعور بالقيمة، والاقتصاد الرقمي هو من يمنح هذا الشعور أو يسلبه.

إن التحرر من التنميط المهني أو الاقتصادي لا يعني رفض النجاح أو الربح، بل يعني تقديم نجاح يرتقي بالإنسان ولا ينزل به إلى مستوى الاستغلال، ويعزز صورة المستخدمين الجدد كشركاء في بناء الاقتصاد والحضارة، لا كأدوات استهلاكية للربح السريع. إن صاحب المنصة والمؤثر مطالبان بوعي أكبر لمسؤولية رسالتهما، فالنموذج الاقتصادي يبقى في الذاكرة ويؤثر في السلوك، ولا ينبغي استغلال هذا التأثير في ترسيخ نماذج استغلالية تضر بتماسك الاقتصاد وتوازنه النفسي والاجتماعي، بل يجب توظيفها لنشر قيم النزاهة والإرادة والمسؤولية المشتركة. إن الهوية المهنية تتشكل بالقدوة، والاقتصاد الرقمي هو صانع القدوة المهنية في العصر الحديث.

الفصل العاشر

الحواجز التقنية في الوصول للفرص الاقتصادية

لم يعد الحديث عن الاقتصاد التقليدي بمعناه الكلاسيكي كافياً لفهم المشهد الاقتصادي الحالي، حيث حدث تحول جوهري نحو الاقتصاد الرقمي غير التقليدي، مما يخلق حواجز تقنية جديدة أمام المستخدمين الجدد. في الماضي، كانت الفرص الاقتصادية غالباً محلية ومحدودة، مما يسمح برقابة تقليدية تلقائية، أما اليوم مع انتشار الهواتف الذكية ومنصات العمل، أصبحت الفرص فردية وعالمية، مما يقلل من فرص المساعدة التقنية من قبل المؤسسات التقليدية. إن خوارزميات التوصية في المنصات الرقمية قد لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المستخدمين الجدد، مما يؤدي إلى توجيههم لفرص غير مناسبة تقنياً لهم، مما يخلق إحباطاً وعزلة.

إن هذا التحول يتطلب تحديثاً شاملاً للأطر النظرية والمنهجية المستخدمة في دراسة الاقتصاد، بحيث تأخذ في الاعتبار تفاعلية المستخدم ودور الخوارزميات في تشكيل الفرص، وليس فقط الفرص بحد ذاتها، مع مراعاة معايير الوصول الشامل universal design. إن

الفقه القانوني والاقتصادي مطالب بتطوير أدوات تنظيمية تواكب هذا التطور التكنولوجي السريع، لضمان حماية المجتمع دون عرقلة الابتكار، وضمان حق المستخدمين الجدد في الوصول التقني العادل. إن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تنظيم الفضاء الاقتصادي الرقمي العابر للحدود، بما يحترم سيادة الدول وقيم مجتمعاتها، ويضمن معايير الوصول التقني للفئات الجديدة، دون الوقوع في حجر على الحريات التقنية التي تخدم التنمية.

الفصل الحادي عشر

حواجز المحتوى وفهم الرسالة الاقتصادية

إن أحد أهم الإشكاليات في الاقتصاد الرقمي الموجه للمستخدمين الجدد هو الفجوة بين المحتوى المقدم وقدرة الفئة على فهمه، حيث قد تكون اللغة الاقتصادية المستخدمة معقدة أو سريعة لا تتناسب مع الخبرة المحدودة. هذا التناقض قد يولد لدى

المستخدم إحباطاً من واقعه، أو تقبلاً لواقع اقتصادي مشوه لا وجود له، مما يؤثر على رضاه عن حياته الاقتصادية. إن الاقتصاد المسؤول هو الذي يعكس الواقع بصدق، مع إبراز جوانب الجمال والقوة فيه، ولا يكتفي بتضخيم السلبيات لأغراض ربحية بحتة، بل يضمن وضوح الرسالة للجميع. إن التوازن بين الواقعية والجاذبية الاقتصادية مهارة تتطلب وعياً اقتصادياً عميقاً من قبل مصمم النموذج ومراعاة للفئات الجديدة.

إن النموذج الاقتصادي ليس مجرد وسيلة ربح، بل هو رؤية للعالم، وعندما تكون هذه الرؤية مشوهة أو غير واضحة للمستخدمين الجدد، فإنها تنقل تشوهاً للاقتصاد. إن الحاجة ماسة إلى مصممي نماذج اقتصادية يمتلكون حساً اقتصادياً وأخلاقياً مرهفاً، قادرين على صياغة نماذج تلامس هموم الناس الحقيقية دون جرح لكرامتهم أو مس لثوابتهم، وتكون واضحة ومفهومة للجميع. إن تحسين جودة النموذج الاقتصادي هو المدخل الرئيسي لتحسين جودة التأثير الاقتصادي، فالنموذج هو الأساس الذي تُبنى عليه كل

العناصر التقنية الأخرى، وهو حامل الرسالة الاقتصادية الأساسية التي تصل إلى المستخدم، ووضوحه للمستخدمين الجدد مقياس لجودته الشاملة.

الفصل الثاني عشر

دور التشريعات في تنظيم اقتصاد المنصات

تشهد الساحة الاقتصادية العربية تدفقاً لنماذج أعمال رقمية منتجة في بيئات تقنية معينة، وبدأت بعض الدول تخصص أطراً تشريعية لتنظيم الاقتصاد الرقمي، ورغم ذلك لا تزال الجهود متواضعة مقارنة بسرعة التطور التقني. إن وجود تشريعات واضحة في النشرات الاقتصادية والقوانين المباشرة يعد خطوة أساسية نحو التنظيم، ولكن الجودة والدقة في الصياغة التشريعية تبقى تحدياً كبيراً يتطلب تأهيلاً مهنياً عالياً. إن التشريعات الاقتصادية ليست مجرد نصوص قانونية، بل هي أدوات تنظيمية كاملة لها قواعدها ودلالاتها، ويجب التعامل معها باحترافية قانونية مساوية للتقنية. إن

عدم الدقة في صياغة التشريعات قد يغير المعنى تماماً ويؤدي إلى سوء فهم خطير للحقوق والواجبات.

إن التشريعات والبرامج فرصة ذهبية لتنظيم الاقتصاد الرقمي وتعريف المجتمع به، ولا ينبغي إهدار هذه الفرصة في سباق محموم وراء جذب الاستثمارات على حساب العدالة والشمولية. إن الحفاظ على الهوية القيمية في التعامل مع الاقتصاد الرقمي يعني الحفاظ على كرامة المشاركين وحقوقهم، وهو ما يتطلب وعياً جماعياً وجهداً مؤسسياً منظماً. إن التشريعات الناجحة هي التي تستطيع الجمع بين الجودة القانونية والمرونة التقنية، مما يضمن لها الخلود في التطبيق والتأثير الإيجابي في الواقع، بدلاً من أن تكون مجرد نصوص جامدة تزول بزوال الحاجة، ويجب أن تكون التشريعات جزءاً أصيلاً من هذا النجاح.

الفصل الثالث عشر

العقود الإلكترونية وحماية حقوق المستخدمين

إن النصوص التعاقدية الإلكترونية أو ما يعرف بشروط الاستخدام تعد البديل الأهم للمستخدم في فهم حقوقه وواجباته في الاقتصاد الرقمي، وتطبيقاتها التقنية تتطور باستمرار لتشمل التواقيع الإلكترونية والمصادقة الرقمية. إن توفر هذه الخدمة في جميع المعاملات والعقود وليس فقط في الصفقات الكبيرة يعد مطلباً أساسياً لتحقيق المساواة في الحماية، حيث أن الحرمان منها يعني الحرمان من الحقوق القانونية. إن التحديات التقنية تتعلق بسرعة التنفيذ ودقة المزامنة مع الإرادة، بالإضافة إلى دقة الصياغة القانونية للنص الذي يجب أن يكون مختصراً وواضحاً في آن واحد. إن الصياغة التعاقدية فن بحد ذاته يتطلب مهارات خاصة لا تقل عن مهارات الصياغة التقليدية.

إن النص التعاقدي ليس مجرد وثيقة، بل هو رؤية للعلاقة الاقتصادية، وعندما تكون هذه الرؤية مشوهة أو غير واضحة للمستخدمين، فإنها تنقل تشوهاً للعلاقة الاقتصادية. إن الحاجة ماسة إلى مصاغي

عقود يمتلكون حساً قانونياً وأخلاقياً مرهفاً، قادرين على صياغة نصوص تلامس هموم الناس الحقيقية دون جرح لكرامتهم أو مس لثوابتهم، وتكون واضحة ومفهومة للجميع. إن تحسين جودة النص التعاقدي هو المدخل الرئيسي لتحسين جودة الحماية القانونية، فالنص هو الأساس الذي تُبنى عليه كل العناصر التعاقدية الأخرى، وهو حامل الحقوق الأساسية التي تصل إلى المستخدم، ووضوحه للمستخدمين الجدد مقياس لجودته الشاملة، والعقود الإلكترونية هي جسر هذا الوضوح.

الفصل الرابع عشر

التكنولوجيا المالية وتطبيقات البلوك تشين

تعتمد المنصات الرقمية الحديثة على تقنيات مالية ذكية تهدف إلى تسهيل المعاملات، وقد تؤدي هذه التقنيات إلى توليد معاملات تلقائية أو عقود ذكية تسهم في سد الفجوة التنظيمية. إن خطورة التقنيات

المالية تكمن في أنها قد لا تكون آمنة بنسبة مائة في المائة، مما يتطلب تدقيقاً بشرياً لضمان صحة المعاملة، خاصة في الصفقات الكبيرة والقضايا القانونية. إن الوعي بكيفية عمل هذه التقنيات أصبح جزءاً من الثقافة الاقتصادية الضرورية، والمستخدمون الجدد يحتاجون للتدريب على استخدامها لاستخراج أقصى فائدة. إن التكنولوجيا المالية أداة مساعدة ولا تغني عن العنصر البشري في ضمان الجودة والدقة والأخلاق.

إن مواجهة تحديات التقنية المالية تتطلب شفافية من قبل الشركات التقنية، وتنظيماً من قبل الدول، ووعياً من قبل المستخدمين. إن الحق في المعرفة يشمل معرفة كيفية اختيار المعاملات التي تُعرض علينا، ولا ينبغي ترك هذه العملية لصناديق سوداء تتحكم فيها مصالح خاصة بعيداً عن المصلحة العامة، خاصة فيما يتعلق بفئات تحتاج لرعاية خاصة. إن تطوير تقنيات مالية تحترم القيم الإنسانية وتعزز الثقة بدلاً من التعقيد هو تحدٍ تقني وأخلاقي كبير، يتطلب تعاوناً بين المهندسين وعلماء الاقتصاد والقانونيين لضمان أن

تخدم التكنولوجيا الإنسان ولا تستعبده، وتخدم المستخدمين الجدد ولا تعزلهم.

الفصل الخامس عشر

منهجية الدراسة الميدانية لتحليل اقتصاد المؤثرين

إن وجود إطار منهجي قوي للدراسة الميدانية هو الضمانة الأساسية لفهم واقع اقتصاد المؤثرين، حيث يجب أن تكون العينة ممثلة لمختلف مستويات التأثير والمناطق الجغرافية. إن أدوات الدراسة يجب أن تكون مناسبة للفئة، سواء استبيانات إلكترونية بلغة واضحة أو مقابلات عبر المنصات الرقمية، لضمان صدق البيانات المجمعة. إن التحليل الكيفي والكمي للبيانات يكشف عن أنماط الدخل الحقيقية ودرجات الرضا، مما يوفر قاعدة بيانات صلبة لصناع القرار. إن الدراسة الميدانية ليست رفاهية أكاديمية، بل هي ضرورة عملية لتوجيه السياسات الاقتصادية.

إن التحديث المستمر للمنهجيات البحثية ضروري لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، حيث لا يمكن تطبيق أدوات قديمة على واقع رقمي جديد. إن الباحث مطالب بأن يكون ملمًا بتقنيات الاقتصاد الرقمي وفنونها، ليتمكن من صياغة أدوات بحثية فعالة وقابلة للتطبيق، لا ثغرات فيها تسمح بظهور بيانات غير دقيقة. إن التعاون بين الجهات البحثية والجهات الاقتصادية والجمعيات الأهلية ضروري لإجراء دراسات ميدانية متوازنة، تخدم التنمية الوطنية ويحمي الهوية الاقتصادية، ويكون نتائجها مرجعية واضحة للجميع في حالة وضع استراتيجيات جديدة لخدمة اقتصاد المؤثرين.

الفصل السادس عشر

تحليل أنماط الدخل لدى المؤثرين الرقميين

إن تحليل أنماط الدخل يكشف عن تفضيلات فئة المؤثرين الرقميين، حيث قد يميلون لنماذج دخل معينة

توفر وصولاً أفضل أو محتوى أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم النفسية والاقتصادية. إن مصادر الدخل قد تختلف أيضاً، حيث قد يفضلون مصادر تكون فيها الشفافية أعلى أو يكون العائد أكثر استقراراً، مما يؤثر على استراتيجيات الربح للمنصات. إن فهم هذه الأنماط يساعد المنصات في تحسين نماذج الأعمال لتكون أكثر شمولية، وضمان وصول الدخل المناسب في الوقت المناسب. إن أنماط الدخل ليست سلوكيات فردية فقط، بل هي مؤشرات على احتياجات اقتصادية كامنة.

إن التحديث المستمر للتشريعات الاقتصادية ضروري لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، حيث لا يمكن تطبيق قوانين قديمة على واقع رقمي جديد. إن المشرع مطالب بأن يكون ملمًا بتقنيات الاقتصاد الرقمي وفنونها، ليتمكن من صياغة نصوص قانونية فعالة وقابلة للتطبيق، لا ثغرات فيها تسمح بالالتفاف عليها. إن التعاون بين الجهات التشريعية والجهات الاقتصادية والأكاديمية ضروري لصناعة قانون اقتصادي متوازن، يخدم التنمية الوطنية ويحمي الهوية الاقتصادية، ويكون مرجعية واضحة للجميع في حالة

النزاع أو الشك، ويشمل ذلك تنظيم أنماط الدخل وحقوق المؤثرين في الوصول العادل للفرص.

الفصل السابع عشر

مستويات الرضا والاستدامة في اقتصاد المؤثرين

إن قياس مستويات الرضا والاستدامة في اقتصاد المؤثرين يعد المؤشر الأهم لنجاح السياسات الاقتصادية الشاملة، حيث أن الرضا يعني تحقيق الاحتياجات الاقتصادية المتوقعة. إن انخفاض مستويات الرضا يشير إلى فجوة بين النموذج المقدم والاحتياجات الفعلية، مما يستدعي مراجعة شاملة للنماذج ووسائل الحماية. إن الرضا لا يقاس فقط بتوفر الفرصة، بل بجودتها وملاءمتها للثقافة المحلية، حيث أن الشروط المجحفة قد توفر الدخل ولكنها لا تحقق الإشباع المهني أو الأخلاقي. إن الرضا هو غاية الخدمة الاقتصادية وقيمتها الحقيقية.

إن حماية المستخدمين من المخاطر الاقتصادية تتطلب تعاوناً عربياً على مستوى التشريعات، حيث تتشابه التحديات التي تواجه الدول العربية، مما يجعل من المفيد تبادل الخبرات وتوحيد المعايير الدنيا للحماية، ويشمل ذلك حماية المؤثرين من نماذج غير عادلة. إن التشريعات العربية المقارنة يمكن أن تكشف عن أفضل الممارسات الناجحة في تنظيم الاقتصاد الرقمي، وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها دول أخرى. إن إنشاء هيئة عربية مشتركة لتنظيم الاقتصاد الرقمي يمكن أن يكون خطوة فعالة نحو تنسيق الجهود، ووضع معايير موحدة لتصنيف النماذج وحماية المستخدمين، مما يسهل على الشركات التقنية الالتزام بها في كل الدول العربية ويضمن رضا الفئة المستهدفة.

الفصل الثامن عشر

الإطار القانوني الوطني لحقوق المؤثرين الاقتصاديين

إن وجود إطار قانوني وطني قوي لتنظيم قطاع الاقتصاد الرقمي وحقوق المؤثرين هو الضمانة الأساسية لحماية المجتمع من المخاطر الاقتصادية، مع الحفاظ على حرية المبادرة المسؤولة. إن القوانين الاقتصادية يجب أن تكون واضحة وشاملة، تغطي الوسائل التقليدية والرقمية، وتحدد الحقوق والواجبات بدقة، وتفرض عقوبات رادعة على المخالفين لمعايير العدالة، وهو ما نصت عليه اتفاقيات التجارة الدولية. إن التنظيم القانوني ليس تقييداً للحرية، بل هو ضمان لاستمرارها في إطار يحفظ حقوق الجميع، ويمنع استغلال الاقتصاد الرقمي للإضرار بالمجتمع أو الأفراد، ويضمن حق الفئة الجديدة في المشاركة الكاملة.

إن التحديث المستمر للتشريعات الاقتصادية ضروري لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، حيث لا يمكن تطبيق قوانين قديمة على واقع رقمي جديد. إن المشرع مطالب بأن يكون ملماً بتقنيات الاقتصاد الرقمي وفنونها، ليتمكن من صياغة نصوص قانونية فعالة وقابلة للتطبيق، لا ثغرات فيها تسمح بالالتفاف عليها. إن التعاون بين الجهات التشريعية والجهات

الاقتصادية والأكاديمية ضروري لصناعة قانون اقتصادي متوازن، يخدم التنمية الوطنية ويحمي الهوية الاقتصادية، ويكون مرجعية واضحة للجميع في حالة النزاع أو الشك، ويضمن نفاذ حقوق المؤثرين في الوصول للاقتصاد كحق دستوري وقانوني لا يقبل التجزئة.

الفصل التاسع عشر

أخلاقيات المهنة الاقتصادية تجاه المؤثرين الجدد

إن أخلاقيات المهنة الاقتصادية هي الضمير الحي للقطاع، وهي التي تحدد الفرق بين الاقتصاد المسؤول والاقتصاد الهابط، حيث يجب على صاحب المنصة الالتزام بمواثيق الشرف المهنية، والتحري عن الدقة، واحترام الخصوصية، وعدم الإضرار بالمجتمع بما فيهم المؤثرون الجدد. إن المسؤولية القانونية لصاحب المنصة تتزايد مع تزايد تأثيره، حيث يمكن محاسبته قانوناً على كل نموذج يقدمه أو عقد يوقعه، إذا كان

يخالف القانون أو يضر بالآخرين، ويشمل ذلك الإضرار بكرامة المؤثرين. إن الجمع بين الأخلاق والقانون هو الضمانة الأفضل لمهنة اقتصادية نظيفة، تحترم نفسها وتحترم مجتمعها وتحتضن فئاته الجديدة.

إن التدريب المستمر لأصحاب المنصات على الأخلاقيات والقوانين ضروري، كما يجب أن تكون هناك آليات للمحاسبة الذاتية داخل المؤسسات الاقتصادية، قبل التدخل الخارجي. إن السمعة هي رأس مال صاحب المنصة، ولا يمكن بناؤها إلا عبر الالتزام الطويل بالأخلاق والصدق، بينما يمكن تدميرها بلحظة واحدة من التجاوز. إن تعزيز أخلاقيات المهنة يتطلب بيئة داعمة تحمي صاحب المنصة الملتزم، وتكشف عن صاحب المنصة المنحرف، مما يخلق منافسة شريفة على الجودة والالتزام، وليس على الربح السريع، ويضمن معاملة إنسانية راقية للمؤثرين في المحتوى الاقتصادي.

الفصل العشرون

نحو استراتيجية اقتصادية رقمية شاملة ومستدامة

إن التحدي الحقيقي في العصر الراهن لا يكمن في منع التكنولوجيا، بل في أتمتة القيم داخل الفضاء الاقتصادي الرقمي، وضمان أن يكون التقدم التقني خادماً للإنسان العربي وهويته، ولا يستثني المؤثرين الجدد. ومن هنا، تبرز المسؤولية المشتركة بين صاحب المنصة، والرقابي، والأسرة، والمستخدم، لبناء بيئة اقتصادية تحفظ الكرامة، وتعزز الانتماء، وتُعلي من شأن الأخلاق بوصها أساساً للحضارة الإنسانية، وتشمل الجميع. إن المستقبل يتطلب رؤية استراتيجية طويلة المدى تضع الإنسان وقيمه في مركز العملية الاقتصادية، وتعتبر الاستثمار في القيم والاستثمار في الوصول استثماراً في الأمن القومي والاقتصادي للأمة.

إننا نحتاج إلى استراتيجية اقتصادية رقمية قومية موحدة، تنسق الجهود العربية، وتستثمر في الإنتاج المشترك، وتواجه التحديات العابرة للحدود بوعي

جماعي، وتضمن حقوق المؤثرين. إن الأمة التي تملك اقتصاداً رقمياً قوياً ومسؤولاً وشاملاً هي أمة قادرة على حماية هويتها وصنع مستقبلها، بينما الأمة التي تترك اقتصادها للفوضى والإقصاء هي أمة مهددة في وجودها. إن هذا الكتاب هو دعوة للتفكير والعمل، نحو اقتصاد عربي رقمي رشيد، يحمل رسالة الحق والجمال، ويسهم في نهضة الأمة ورقيها، ويكون شاهداً على حضارتها أمام العالمين، وصوتاً لكل أبنائها بمن فيهم المؤثرون الرقميون الذين لهم حق كامل في المشاركة والربح والكرامة.

الختام

إن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والقيم في المجتمع العربي ليست علاقة صفرية، بل هي علاقة ديناميكية قابلة للتشكيل والتوجيه، وتشمل علاقة الاقتصاد الرقمي بالمؤثرين كجزء أصيل من هذه المعادلة. وكما أظهرت هذه الدراسة عبر فصولها المتعددة، فإن الاقتصاد الرقمي يمتلك قوة هائلة في الهندسة

الاقتصادية، غير أن هذه القوة لا تعني الحتمية، فالمجتمع العربي يمتلك مناعة ثقافية ودينية، والأسرة لا تزال تمثل الحصن الأول شـُلت بتوعيها وتفعيل دورها. إن الحفاظ على الهوية القيمية لا يعني رفض التكنولوجيا أو الاقتصاد الرقمي، بل يعني توظيفهما بما يخدم الإنسان ويصون كرامته وثوابت مجتمعه، ويضمن حق الجميع في المشاركة العادلة في الثروة الرقمية.

إن الطريق أمامنا طويل، ويتطلب جهوداً متضافرة من جميع أبناء الأمة، علماء ومفكرين وصناع قرار واقتصاديين، لبناء منظومة اقتصادية رقمية رشيدة تحترم العقل والقلب معاً، ولا تفرق بين تقليدي وجديد. إن الله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير هذه الأمة، وأن يحفظ عليها دينها وقيمها وهويتها في ظل المتغيرات العاصفة التي تشهدها الساحة العالمية. إن الكلمة الأخيرة هي للأمة التي تملك من مقومات النهوض ما يمكنها من صياغة مستقبلها الاقتصادي الرقمي بنفسها، بعيداً عن التبعية أو الاستهلاك السلبي، نحو اقتصاد رسالي يحمل هموم الإنسان ويطمح إلى السماء، ويكون صوتاً للجميع دون

استثناء.

الفهرس الموضوعي

الإهداء

تقديم

الفصل الأول الفلسفة العامة للاقتصاد الرقمي والقيم الاقتصادية

الفصل الثاني مفهوم المنصات الرقمية وتصنيفاتها الاقتصادية

الفصل الثالث المنصات الرقمية كوسيط اقتصادي جديد

الفصل الرابع نظرية اقتصاد المنصات وآليات خلق القيمة

الفصل الخامس تكييف النظريات الاقتصادية لتناسب

البيئة العربية

الفصل السادس الحاجة إلى الدخل والفرص الاقتصادية

الفصل السابع الحاجة إلى الاعتراف الاجتماعي والمكانة

الفصل الثامن الحاجة إلى التعلم وتطوير المهارات الرقمية

الفصل التاسع الحاجة إلى الهوية المهنية والشعور بالإنجاز

الفصل العاشر الحواجز التقنية في الوصول للفرص الاقتصادية

الفصل الحادي عشر حواجز المحتوى وفهم الرسالة الاقتصادية

الفصل الثاني عشر دور التشريعات في تنظيم اقتصاد المنصات

الفصل الثالث عشر العقود الإلكترونية وحماية حقوق المستخدمين

الفصل الرابع عشر التكنولوجيا المالية وتطبيقات البلوك تشين

الفصل الخامس عشر منهجية الدراسة الميدانية لتحليل اقتصاد المؤثرين

الفصل السادس عشر تحليل أنماط الدخل لدى المؤثرين الرقميين

الفصل السابع عشر مستويات الرضا والاستدامة في اقتصاد المؤثرين

الفصل الثامن عشر الإطار القانوني الوطني لحقوق المؤثرين الاقتصاديين

الفصل التاسع عشر أخلاقيات المهنة الاقتصادية تجاه المؤثرين الجدد

الفصل العشرون نحو استراتيجية اقتصادية رقمية شاملة ومستدامة

الختام

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون